

April 2010



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

## لجنة مشكلات السلع

### الدورة الثامنة والستون

روما، 14 – 16 يونيو/حزيران 2010

## القضايا الرئيسية وأولويات العمل في أسواق السلع الدولية

### أولاً - مقدمة

1 - بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، "طلب بعض الأعضاء تحديد أولويات العمل بموجب اختصاصات لجنة مشكلات السلع، وأن تحدد هذه الأولويات في وثيقة للعرض على الدورة القادمة للجنة لمناقشتها" (الفقرة 80 في الوثيقة C 2009/REP).

2 - وتنص المادة 29 من اللائحة العامة في النصوص الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة على أن المسؤوليات التقنية الأساسية الموكلة إلى لجنة مشكلات السلع هي كالتالي:

- (أ) مواصلة دراسة مشكلات السلع ذات الصبغة الدولية، والتي تؤثر في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستهلاك وما يتصل بذلك من مسائل اقتصادية؛
- (ب) إعداد دراسة واقعية وتفسيرية عن الحالة العالمية للسلع، مع جواز إرسالها إلى الدول الأعضاء مباشرة.

وقد أعدت هذه الوثيقة استجابة لطلب المؤتمر، على ضوء ولاية لجنة مشكلات السلع.

3- وضمن الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة، يندرج الجزء الأكبر من عمل الأمانة المتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه تحت إطار الهدف الاستراتيجي زاي (البيئة المواتية للأسواق من أجل تحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية)، والنتائج

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

التنظيمية زاي - 1 (تحليلات وسياسات وخدمات ملائمة لتمكين صغار المنتجين من تحسين قدرتهم على المنافسة والتنوع من خلال التوجه نحو مشروعات جديدة، وزيادة القيمة المضافة، وتلبية احتياجات السوق)؛ وزاي - 3 (سياسات وأنظمة ومؤسسات قطرية وإقليمية تحسّن قدرة الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية على المنافسة وتحسّن آثارها الإنمائية)؛ وخاصة زاي - 4 (وجود وعي متزايد لدى البلدان وقدرة على تحليل التطورات في الأسواق الزراعية الدولية، والسياسات التجارية، والقواعد التجارية لتحديد الفرص التجارية لصياغة سياسات واستراتيجيات تجارية ملائمة وفعالة ولصالح الفقراء). ويتم أيضاً تناول بعض الأجزاء ذات الصلة من هذه القضايا في إطار الهدف الاستراتيجي - حاء (تحسين الأمن الغذائي والتغذية) ضمن النتيجتين التنظيميتين حاء - 4 (تعزيز قدرة البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين على توليد بيانات وإحصاءات وإدارتها وتحليلها والحصول عليها من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحسين التغذية) وحاء - 5 (تحسّن وصول البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين إلى منتجات وخدمات تحليلات ومعلومات المنظمة بشأن الأمن الغذائي والزراعة والتغذية، وتعزيز القدرة الذاتية على تبادل المعرفة)؛ والهدف الاستراتيجي طاء (زيادة القدرة على التأهب لحالات الطوارئ والتهديدات الغذائية والزراعية والاستجابة لها على نحو فعال) ضمن النتيجة التنظيمية طاء - 1 (انخفاض درجة تأثر البلدان بالأزمات والتهديدات والطوارئ من خلال تحسين التأهب وإدماج منع المخاطر والتخفيف من آثارها ضمن السياسات والبرامج والتدخلات).

4 - وخلال الثلاثين إلى الخمس والثلاثين سنة الماضية، أي بين منتصف السبعينات من القرن الماضي والأزمة الغذائية الأخيرة، برز نظام غذائي يتسم بمزيد من العولمة، وتحولت المخاوف المتصلة بالسياسات إلى قضايا النمو في المنتجات غير الزراعية، بالإضافة إلى زيادة انفتاح التجارة. واتجهت منظمة التجارة العالمية والمناقشات حول التجارة بالمنتجات الزراعية إلى إهمال الشواغل المتصلة بالأمن الغذائي. إلا أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها سوق المواد الغذائية العالمية جعلت تركيز قادة العالم وواضعي السياسات ينصبّ مرة أخرى على تحقيق الأمن الغذائي. ولكن، بصرف النظر عن ذلك، حدثت سلسلة من التطورات التي يحتمل أن تؤثر بشكل كبير في الأسواق والتجارة العالمية في مجالي الزراعة والأغذية. وشملت تلك التطورات ما يلي: الاتجاه نحو أسواق أكثر انفتاحاً وما يترتب على ذلك من آثار على تقلبات السوق وانتقال الصدمات في السوق العالمية؛ والتركز في سلاسل القيمة العالمية وأثر ذلك على اندماج صغار المنتجين والبلدان النامية في الأسواق العالمية؛ والنمو السريع للبلدان النامية، وبالتالي الطلب على المنتجات الغذائية المدرة للدخل التي تتسم بالمرونة؛ والإصلاح المستمر في البلدان المتقدمة نحو مزيد من فك الارتباط في الدعم الزراعي، وفي السياسات من أجل إدارة المخاطر الزراعية على نحو أفضل؛ وانتقال البلدان النامية نحو اقتصاديات أكثر تحضراً، وآثار ذلك على معدلات التبادل التجاري الداخلي بين المنتجات الزراعية وغير الزراعية؛ والقلق المتزايد بشأن تغيير المناخ وتأثيراته على الأسواق العالمية والتجارة بالمنتجات الزراعية؛ وتكاثر الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية؛ وتزايد وتيرة الصدمات المناخية وحالات الطوارئ الغذائية الملازمة لها.

## ثانياً - أولويات العمل لفترة السنتين الحالية

5 - لقد حُددت أولويات العمل التالية لفترة السنتين المقبلة في مجالي التجارة وأسواق السلع الأساسية على ضوء التطورات العالمية المذكورة أعلاه.

5(أ) تحليل تقلبات السوق وآثارها على الأمن الغذائي. يكمن الهدف من وراء ذلك في استكشاف حدوث ارتفاع حاد في أسعار السوق وأسبابه، والسياسات الداعمة لذلك على الصعيدين الوطني والدولي، مع التركيز على كيفية تكيف البلدان الأكثر فقراً وضعفاً مع تزايد المخاطر في السوق العالمية للأغذية. وفي حين أنّ بلداناً مختلفة اعتمدت مجموعة متنوعة من الاستجابات على مستوى السياسات، فإنّ الأولوية هي لاستكشاف أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتوجيه السياسي لإدارة الارتفاع الحاد في الأسعار الداخلية والخارجية، وذلك من خلال التحليلات القطرية. وتُسنَد الأولوية على الصعيد الدولي لاستكشاف الأنظمة العملية والقائمة على السوق لإدارة صدمات الأسعار العالمية.

5(ب) استراتيجيات وسياسات لدعم إدارة اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق عبر سلاسل القيمة. تؤثر عمليات تنمية سلسلة القيمة على نحو متزايد في الفرص المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة للمشاركة في أنشطة السوق والاستفادة منها. وتتسم القيود المفروضة على مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق بتعدد الجوانب، ورغم وجود بعض القواسم المشتركة، فإنّ الأهمية النسبية لهذه القيود تختلف باختلاف المنتجات وفئات أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتسم أصحاب الحيازات الصغيرة بعدم تجانس كبير للغاية داخل المواقع وغيرها، ولذلك يتعين على التدخلات على مستوى السياسات إبراز هذا الواقع. ويتمثل واحد من الأهداف المرجوة من ذلك في فهم الديناميات القائمة بين حجم المزرعة والتنمية الزراعية ووضع نهج سياسية لتسهيل اندماج أصحاب الحيازات الصغيرة في الهياكل التنظيمية الحديثة. ويكمن النهج المتبع في استكشاف الهياكل المؤسسية من خلال تحليل سلاسل القيمة المحددة في مختلف البلدان فضلاً عن السياسات التي تؤدي إلى دمج معظم أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وزيادة طاقتهم الإنتاجية.

5(ج) الاستثمارات الأجنبية في تنمية القطاع الزراعي القطري. يمكن أن تؤدي الزيادة الأخيرة في الاستثمارات الأجنبية لتنمية القطاع الزراعي القطري، وخاصة الاستثمارات في الأراضي، إلى طرح قضايا اقتصادية وسياسية ومؤسسية وقانونية وأخلاقية معقدة ومثيرة للجدل في ما يتعلق بالأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية والتكنولوجيا والحصول على الأراضي والمياه. ويمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة المساهمة في تلبية الاحتياجات من الاستثمارات ولكن يتعين تحسين تأثيرها إلى أبعد ما يكون لتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر الملازمة له بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. وينطوي عمل المنظمة في هذا المجال على شقين: البحث في طبيعة وآثار الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في الزراعة في البلدان النامية، لا سيما من خلال دراسات الحالة القطرية؛ ووضع المبادئ، استناداً إلى البحث، من أجل تشجيع الاستثمارات الزراعية الدولية المسؤولة. وقد حظي عمل المنظمة في هذا المجال بالدعم من خلال التعاون النشط والبناء مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

5(د) السياسات التجارية والاعتماد على الأغذية في أفريقيا. يهدف مجال العمل هذا إلى تحليل العملية والأسباب التي جعلت أفريقيا ككل تتحول من إقليم مصدر صافٍ للمنتجات الزراعية خلال العقود الأخيرة إلى مستورد صافٍ لها حالياً، هذا بالإضافة إلى النظر في الخيارات المطروحة لإدارة هذا الاتجاه أو قلب مساره. وتشير التحليلات الأخيرة إلى أن لدى أفريقيا إمكانات إنتاجية زراعية هائلة غير مستغلة، لكنّ وتيرة استغلالها بطيئة على ما يبدو، وهو ما يعيق النمو ويعرض الأمن الغذائي للخطر. وسوف يشمل العمل إجراء تحليل جديد للمعلومات المتاحة لاستكشاف السوق الزراعية واتجاهات التجارة، بالإضافة أيضاً إلى استكشاف السوق والسياسات التجارية التي ربما تكون قد ساهمت في هذا الوضع، وذلك بهدف وضع خطوط توجيهية للسياسات لتحسين الأمن الغذائي من خلال التجارة وتطوير السوق المحلية.

5(هـ) تحليل السياسات التجارية الزراعية الإقليمية والعالمية. يكمن الهدف من هذه السياسات التجارية العالمية في تقديم تحليلات للقضايا التي يتم التفاوض بشأنها والمساعدة التقنية في مفاوضات جولة الدوحة في منظمة التجارة العالمية، والمساعدة بشأن قضايا التنفيذ في أعقاب اختتام الجولة في نهاية المطاف. وبالنسبة لمكون التجارة الإقليمية، فإنّ الهدف هو توفير التحليلات والمساعدة بشأن قضايا التجارة الإقليمية التي تؤثر في الزراعة والأمن الغذائي. وسينصب تركيز هذه التحليلات على التعلم من أفضل الممارسات وعلى السياسات الوطنية الداعمة للتكامل التجاري الإقليمي وعلى أثر الاتفاقات المبرمة.

5(و) مراعاة التجارة والسياسات التجارية المناسبة. يكمن الهدف من هذا النشاط في مساعدة البلدان على تصميم السياسات التجارية الزراعية بما يتفق مع التنمية الأوسع نطاقاً وعمليات الحدّ من الفقر وتحديد تدابير الدعم المناسبة في سياق المبادرة العالمية للمعونة من أجل التجارة. وإقراراً باختلاف دور وأثر التجارة والسياسات ذات الصلة باختلاف مستوى التنمية ومساهمة القطاع الزراعي في بلد ما، سيتمّ وضع خطوط توجيهية بشأن صياغة السياسات التجارية الملائمة، وخطوط توجيهية لتحديد تدابير الدعم والاحتياجات من الاستثمارات، وخطوط توجيهية لمراعاة السياسات التجارية وتدابير الدعم في أطر التنمية الوطنية. وسوف يسعى هذا النشاط إلى دراسة عمليات صياغة السياسات التجارية في البلدان النامية لتحسين فهم كيفية إدراج سياسات التجارة بالمنتجات الزراعية في خطط

التنمية والأولويات الخاصة بها، ولاستخلاص الدروس المتعلقة بالمشاكل المحتملة أو التضارب بين السياسات.

5(ز) تأثير تغيير المناخ على التجارة. بالنظر إلى العديد من القضايا والشكوك المحيطة بتغيير المناخ، يهدف مجال العمل هذا إلى استعراض القضايا المحيطة بتأثير تغيير المناخ على أنماط التجارة والترتيبات الدولية ذات الصلة، واقتراح المزيد من التحليلات.

6- وقد تمّ تحديد مجالات العمل المذكورة أعلاه كمجالات عمل ذات الأولوية بالنسبة للأمانة لفترة السنتين الحالية مع مراعاة الموارد المتاحة. وسيختلف التركيز رهناً بالمستوى الفعلي من الموارد المتاحة التي هي مقيّدة على نحو كبير في الوقت الراهن، ولكن يمكن زيادتها في حال توافرت الموارد من خارج الميزانية. وإنّ العمل على رصد الأسواق العالمية للأغذية وتحليلها وإصدار إنذارات مبكرة للحيلولة دون وقوع أزمات غذائية وإصدار تقارير (توقعات الأغذية، توقعات المحاصيل وحالة الأغذية وسواها من تقارير) سيبقى نشاطاً رئيسياً من أنشطة شعبة التجارة والأسواق.

7- وإنّ اللجنة مدعوة إلى إعطاء توجيهاتها وإصدار توصياتها بخصوص المجالات ذات الأولوية السالفة الذكر من أجل مساعدة الشعبة على تركيز عملها في فترة السنتين الحالية.